

## الأصول العامة للفقہ المقارن

[ 50 ] بعد توسيع ذلك النطاق وتبيين تلك النصوص (1)) حولها في نظر العلماء إلى امتداد لتلك الطريقة التقليدية واستمرار لها، مما أوجبت الثورة عليها من قبل الاستاذ فرانسوا جيني الذي جاء بطريقة (البحث العلمي الحر) كرد فعل لمفعول تلكم الطريقتين، وتقوم نظريته الحديثة على أساس من: 1 - (القول بأن يترك في نطاق القانون جميع ما يصدر عنه (2)) 2 - و (الاعتراف إلى جانب القانون بمصادر أخرى تمشي موازية له، ويكون لهذه المصادر قيمة حقوقية وإن لم تكن نفس القيمة التي للقانون، وذلك على نحو ما كان عليه الرومان من الاعتراف بالاجتهاد كمصدر من مصادر الحقوق (3)). وفي حدود ما اطلعت عليه أن الكلمة بعد لم تتفق لدى علماء القانون على وضع أصول وقواعد تفي بحاجات الناس، سواء ما يتصل بالطرق التفسيرية الداخلية أم الخارجية (وهذا ما جعل القاضي يفسر القانون حين الاقتضاء تبعاً لمواهبه المسلكية وحسب ذمته تحت مراقبة مجلس التمييز، وهو يستوحي ذلك من روح القانون التي أراد الشارع بلوغها، ومن الوثائق التي سبقت وضع القانون وأعدته، ومن هنا يفهم كم هي خطرة هذه السلطة من التفسير (4)). ومن هذا العرض الموجز، ندرك مواقع الالتقاء بين أصول الفقہ المقارن وأصول القوانين في اهتمام كل منهما بالجانب التاريخي. فالمقارن في الدرجة الأولى مسؤول عن التماس القواعد العامة التي يستند إليها الفقهاء ليتعرف عليها تمهيداً للموازنة والتقييم، والباحث عن

\_\_\_\_\_ (1 - 2) المدخل إلى علم أصول الفقہ ص 332

وما بعدها. (3) المصدر السابق ص 335. (4) المصدر السابق ص 7 وما بعدها نقلاً عن الموسوعة

الفرنسية. (\*) \_\_\_\_\_